مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد الخامس / جوان 2015



المعطيات الاقتصادية الدالة على توافق التنمية وحقوق الإنسان- دراسة حالة العراق للمدة 2004-2012

Economic data that indicate of harmonization between development and human rights, Case study of Iraq for the period 2004-2012

أ.د نبيل جعفر عبد الرضا عباس علي محمد
جامعة البصرة العراق

تصنيف JEL: O57, O2, O15 تاريخ الاستلام: 05/05/2015 قبول النشر:20/01/2016

الملخص :

إنّ التقارب والموائمة بين التنمية كعملية متعدد الجوانب وحقوق الإنسان كامتياز يسعى الناس للحصول عليه. ويمكن معرفته من خلال جوانب متعددة وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي الذي يتجلى عن طريق المعطيات التي أشارت إليها أجندة حقوق الإنسان ضمن مفهوم الحقوق الاقتصادية التي قد ركزت على ثلاث مؤشرات هي العمل والدخل والغذاء. ضمن حالة العراق ومن خلال هذه المعطيات يتبين لنا في مجال العمل أن الأمر يتطلب جهدا لغرض حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة، والذي يحتاج إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للاستثمارات وتحسين المناخ الاستثماري وتوسيع وتنشيط جميع القطاعات وخصوصا القطاع الصناعي عن طريق تشغيل المشاريع المتوقفة وإنشاء المشاريع الجديدة، فضلا عن زيادة مستوى التدريب والتأهيل للعاملين والعمل على خلق التوافق بين مدخلات ومخرجات سوق العمل .بالمقابل وضمن مؤشر الدخل ورغم التحسن الحاصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الزيادة في الرواتب التقاعدية وشبكة الضمان الاجتماعي، إلا أنّ كل ذلك لم يكن بالمستوى المطلوب والمتوافق مع الموجود في العراق من قدرات مالية ومادية ، لهذا من الضروري العمل على زيادة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين هذا الناتج وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط. أما في مجال الغذاء فان الحالة في العراق وبسبب الوضع الذي يمر به من عدم الاستقرار وغياب الأمني جعل قيم مؤشر الاكتفاء الذاتي تنخفض، مما يتطلب تبني استراتيجية للتنمية الريفية وتحسين أداء القطاع الزراعي، إذا ما علمنا أن لدى العراق العناصر اللازمة لتامين متطلبات الغذاء إذ تتوفر المياه والأراضي الزراعية والقدرات المالية والبشرية. أخيرا فان تبني مثل هذه الإجراءات ضمن إطار المعطيات الاقتصادية سيزيد من فرص نجاح التنمية ويحسن فرص حصول الإنسان على حقوقه الاقتصادية الذي سينعكس على قدرته في التعاطي مع بقية الحقوق، مما يوفر الغطاء اللازم لتوافق التنمية مع حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: التنمية، حقوق الانسان، التوافق، المعطيات الاقتصادية، الحقوق الاقتصادية، أجندة حقوق الإنسان، الحقوق الاجتماعية والثقافية، مجلس حقوق الانسان.

Abstract :
The convergence between development as a multifaceted process and human rights as a privilege which individuals endeavor to obtain can be identified through various economic aspects. It is represented datum that indicated by charter of the human rights as a part of concept of economic rights which focused on three indications; labour, income and food. In Iraq, and based on the above, it was noted practically that this matter requested efforts ought to be devoted for solving unemployment issue and create job opportunities. This, however, needs increased capacities for improving investment climate for attracting investors, as well as, expansion and activate all economic sectors, particularly, industrial sector via operate the stalled projects and establish new enterprises. and increase of level of training for labourers which should be converged in terms of input and output of labour market. In contrast, despite the income index has indicated an improvement in the level of per capita GDP and pensions, and social security network, it is well known that this progress does not reflect the economic potential in Iraq. Accordingly, it is an important target to increase contribution of different sectors composing of this production, and reducing the high reliance on oil sector. In regard of food, due to the case of instability in Iraq, the self-sufficiency level is declined. This case requested a specific strategy to be adopted for rural development, and reinforcement performance of agricultural. However, it is worth noting that Iraq has sufficient potentials for food security requirements such as water, arable lands, finance and workforces. Finally, adopting the mentioned suggestions in an economic framework (labour, income, and food) will increase the opportunities for a successful development and enhancing human opportunities for obtaining their economic rights, where this represent the ability of dealing with other rights as an agent for the convergence of the development with human right.
Keywords. Development, Human Right, Agree, Economic data, Economic Right, Social and Cultural Right, High Commissioner for Human Right.

المقدمة

التقارب والتوافق بين التنمية وحقوق الإنسان يمكن الاستدلال عليه من خلال المعطيات الاقتصادية التي تعد من بين أهداف التنمية وفي الوقت ذاته هي من متطلبات منهجية الحقوق المعنية بالإنسان، وذلك لان هذه المعطيات والمتمثلة بالعمل والدخل والغذاء هي الركائز الأساسية التي إذا ما توفرت للإنسان ازدادت قدرته في تامين مستلزمات حياته المختلفة ، لهذا ومن خلال هذه المؤشرات الثلاثة يمكننا التعرف على المتحقق من الخطط والبرامج التنمية فضلا عن الاطلاع على طبيعة فهم وإدراك ثقافة وسلوك حقوق الإنسان سواء من قبل المجتمع أم الحكومات ، السبب في كل ذلك يعود إلى أن كلا من التنمية ومنهجية الحقوق تعمل على جعل الإنسان في الصدارة أو المقدمة فهو المخطط والمنفذ والمستفيد الأساسي من البرامج التنموية، وفي الوقت ذاته ومن اجل منع ورفع الانتهاكات التي قد يتعرض لها جاءت منهجية حقوق الإنسان للدفاع عنه ومن دون أي تمييز، ضمن إطار حالة العراق وبسبب الأوضاع التي مر ويمر بها فان الضرر الذي لحق بالمعطيات مدار البحث قد أثر بشكل كبير على مجمل الحقوق التي كان من المفترض أن تتوفر للإنسان فيه سواء في مجال فرص العمل أو مستوى الدخل من خلال نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي أم من خلال الغذاء ومقدار المتوفر بالمقارنة مع ما يمتلكه العراق من قدرا مالية ومادية وبشرية أو بالمقارنة مع بقية الدولة العربية ، من خلال ذلك تأتي أهمية الكشف عن مقدار التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان عن طريق تجربة العراق .

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من حقيقة مفادها أن المعطيات الاقتصادية والمتمثلة بالعمل والدخل والغذاء تعد من المؤشرات المهمة للتعرف على طبيعة ومقدار الموائمة الحاصلة بين التنمية ومنظومة حقوق الإنسان في العراق كون أن هذه المؤشرات وجعلها في أفضل صورها تعد من أهداف التنمية وفي الوقت ذاته من أسس منهجية الحقوق وفي مقدمتها الحق في الحياة.

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على حجم المنجز ضمن إطار المعطيات الاقتصادية في العراق، الذي يعكس حجم نجاح العملية التنموية، فضلا عن ملاحظة مقدار الاهتمام والوعي الحاصل في مجال تبني أفكار حقوق الإنسان.

فرضية البحث.

تنطلق فرضية البحث من انه عندما يتم توفير فرص العمل وتامين مستوى لائق من الدخل مع تحقيق امن غذائي مناسب في العراق، هل أن كل ذلك يمهد الطريق لإشاعة الحقوق المرتبطة بالإنسان، وفي الوقت ذاته هل يعد تأصيل منهجية الحقوق الاقتصادية في المجتمع العراقي ستعمل على نجاح الخطط والبرامج التنموية.

مشكلة البحث

عدم توفير وتامين الحقوق الاقتصادية وفي مقدمتها العمل والدخل والغذاء بالشكل الذي يتوافق مع قدرات العراق أسهمت بتدني مؤشرات منظومة حقوق الإنسان، فضلا عن أن ذلك يعد دليل على عدم نجاح التنمية

منهجية البحث.

توضيح طبيعة البحث جاءت من خلال تبني المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في إظهار التقارب بين التنمية وحقوق الإنسان من خلال جوانبهما الاقتصادية.

هيكلية البحث

إظهار طبيعة ومسار الموضوع استوجب تقسم البحث إلى مبحثين تضمن الأول الإطار المفاهيمي للمعطيات الاقتصادية ودورها في عملية التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان، أما الثاني فانه سيبين طبيعة ما يجري في العراق من خلال هذه المعطيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعطيات الاقتصادية.

قبل أن نبين ما يتعلق في الجانب المفاهيمي للموضوع لابد من التعرف على مفهومي التنمية وحقوق الإنسان إذ تعرف الأولى على أنها عملية التغيير في أعماق المجتمع وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي (خلف. 2006: 177)، ولأنّها عملية متشعبة الجوانب كان لابد من ارتباطها بقضية حق الإنسان بالعيش لأنها المسؤولة عن تامين كافة متطلبات الحياة، أما حقوق الإنسان فتعرف على أنها مجمل الحقوق المادية والمعنوية المترتبة للإنسان من دون تمييز والمتضمنة حمايته من الأخطار التي تهدده في شخصه ومعتقده وسلوكه (الرشيدي. 2005: 35). بعد أن أوضحنا ما تعنيه التنمية وحقوق الإنسان يمكننا ألان التعرف على الجانب النظري لطبيعة ودور المعطيات الاقتصادية في الكشف عن التوافق بين التنمية ومنظومة الحقوق، وسيتم الإشارة لطبيعة ما تم ذكره عن هذه المعطيات في أجندة حقوق الإنسان من خلال أهم وثيقتين هما الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 وذلك سيكون من خلال الآتي:

أولا: العمل .

يأخذ العمل أهميته في التنمية من انه ديدن الحراك والنشاط الاقتصادي المؤدي إلى تحقيق مؤشرات الزيادة والتطور، في الوقت ذاته يعد أحد الحقوق الاقتصادية فتوفيره لا يعني فقط الحصول على الدخل، بل يذهب إلى ابعد من ذلك اذ يعني تحسين المستوى المعيشي وجعله عند حدوده المناسبة. توفير العمل يجعل الإنسان بمأمن من البطالة التي تعد ذات تأثيرات سلبية لهذا فالتوسع بالتنمية يعني زيادة فرص العمل ، وهو ما يذهب باتجاه توسيع مساحة حق الإنسان بالعيش وحمايته من التعطل ، الذي يؤثر في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فتوفير مثل هذه الفرص تعمل للمحافظة على كرامة الإنسان ، فضلا عن أنها تتطلب تمتعه بالراحة والاستمتاع بأوقات الفراغ و الإجازات ، هذه المتطلبات تعد ضرورية من اجل تامين و ديمومة القدرات الذهنية والجسدية ومواصلة العمل ومن ثم تحقيق وزيادة التطور (عبد الفضيل ،2003: 49-50).

جوهر موضوع العمل كونه أساس التنمية وحق من حقوق الإنسان فهو لا يهدف فقط إلى حصول العمال على حقوقهم، بل هو معني أيضا بإيجاد التوازن بين حقوق العاملين وأصحاب العمل من دون سيطرة أحد الطرفين على الأخر. إذن العمل موجه لفئة محددة من الأشخاص وهم الذين بدون عمل و لديهم الرغبة بالعمل ، وهم يسعون ويبحثون عن الفرص سواء كانت تلك الفرص متمثلة بالعمل لدى الغير ام العمل لحسابهم الخاص(الراوي ،2010 :28) ، لهذا فان تهيئة فرص العمل تعمل على تحقيق التنمية وخلاص الإنسان من البطالة التي من بين أهم أسبابها وخصوصا في الدول النامية ، هو إخفاق جهود التنمية وتفاقم مشكلة المديونية المتزامنة مع فشل برامج الإصلاح الاقتصادي و زيادة عدد السكان ، مما اثر في إمكانية تحقيق الاندماج لاقتصاديات تلك الدول مع الاقتصاد العالمي ، مما ولد أثار خطيرة على حياة الإنسان فهي سببت له أنواع مختلفة من الحرمان . لهذا ومن اجل خلق الموائمة المطلوبة بين التنمية والحقوق ضمن إطار العمل فأن ذلك يتطلب تحقيق أولويات متعددة منها تحديد وتعزيز خصائص الاقتصاد غير الرسمي وتقديم الدعم الملائم لبرامج سوق العمل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة و تطوير نظم التعليم والتدريب ورفع الكفاءة من اجل دمج المهارات وعلى وفق الاحتياجات والظروف ، فضلا عن تحسين القدرات الإدارية وبالذات للقطاع العام ومن ثم دمج قضايا العمل ضمن السياسات الوطنية واطر التنمية والتركيز على النوعية واعتماد الشفافية في إحصاءات سوق العمل وكذلك دعم وتفعيل الحوار الثلاثي في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالعمل و أخيرا إنشاء مرصد

إقليمي لأسواق العمل وخصوصا في الدول النامية (جامعة الدول العربية ، التقرير العربي الثالث للأهداف الإنمائية ،2010: 20) .

الجانب الأخر الذي يجعل قضية توفير العمل وزيادة الفرص المتاحة أمام الناس جزء من منظومة الحقوق ودرجة ارتباطها بالتنمية ، أنها قد أضافت مبدئين هما تشكيل النقابات وإمكانية إجراء المفاوضات الجماعية ، وهذين المبدئين قد أدى إلى تمكين أصحاب العمل والعمال من إرساء قواعد تنظيمية وظروف عمل مواتية ، وتحديدا فيما يتعلق بالأجور وأوقات العمل والإجازات والمطالب المشتركة للطرفين ، كما قد أسهمت الحرية النقابية إلى إضافة دعم جديد للعمال وحماية حقوقهم ، في الوقت ذاته فأن زيادة مساحة الحوار بين الأطراف وعقد اللقاءات تسهم في وضع وتحديد الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للطرفين (منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي ،2012: 7). وأنّ كل ذلك يأتي من اجل تحقيق أفضل المؤشرات سواء للتنمية أم لمنظومة الحقوق.

أخيرا تتجلى أهمية العمل في منظومة الحقوق من خلال احتواء العديد من المواثيق الدولية المعنية بهذه المنظومة الإشارة بوضوح للعمل ، إلا أن أهمها ما أشارت إليه المادتين (23) و(24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادتين(6) و(7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إذ أكدت على ضرورة إتاحة الفرص أمام الأفراد لكسب الرزق وحرية اختيار العمل المناسب الذي يوفر العيش الكريم ، فضلا عن حق الأفراد بالتمتع بأوقات الراحة والإجازات كجزء من عملية إعادة النشاط والحيوية ، ومنح الإنسان دفع جديد للعمل والإنتاج من ثم منحه الوقت الكافي للتعاطي مع بقية الحقوق وفي مقدمتها الحق في الحياة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية ،2002: 6−12) ، استمرارا لذلك ومن اجل تعزيز إحقاق وتوفير متطلبات العمل سعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تحديد مؤشرات القياس المرتبطة بالعمل ، وهي (معدل البطالة ، معدل نمو قوة العمل ، معدل نمو فرص العمل ، نسبة الإعالة ، نسبة العاملين بالقطاع العام والقطاع غير الرسمي ، نسبة العاملين غير المستقرين ، نسبة عمالة النساء والأطفال ، معدل الأجور ، مقدار المتوفر من بيئة العمل المواتية ، نسبة العمل بالإكراه للنساء والأطفال ، نسبة العمالة المرتبطة بمخرجات قطاع التعليم ، عدد المنظمات المهنية غير الحكومية) (United Nation.2012 ;95) .

ثانيا: الدخل

قضية الدخل ودوره في إظهار مقدار التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان يمكن الاطلاع عليها من خلال جانبين هما الدخل المناسب والضمان الاجتماعي.

1- الدخل المناسب.

يأخذ الدخل أهميته من انه لا يمكن للإنسان أن يحيا بدونه فمن خلاله يستطيع تأمين مستلزمات الحياة وضرورياتها، ولان تلك المستويات تختلف باختلاف الأعمال وأهميتها والمخاطر المرتبطة بها والمهارات التي تحتاجها، فضلا عن ذلك يرتبط مستوى الدخل أيضا بطبيعة النمو الاقتصادي والاجتماعي المتحقق.

إن زيادة الدخل ستفضي إلى رفع القدرة على إشباع الحاجات المنضوية ضمن إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنها تحسين المستوى ألمعيشي والحصول على الغذاء، فضلا عن الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وضرورات الحياة، التي في الوقت ذاته تعد من أولويات التنمية. وان إشباع تلك الحاجات وارتباطها بالدخل مرهون بعملية توزيعه بين مختلف الطبقات وعلى وفق الاستحقاق ونوعية العمل ودرجة خطورته ، وان الدخل يأخذ أشكالا متعددة منها الأجور والأرباح والريع والفوائد المتزامن مع دور المستلمين له في العملية الإنتاجية(عمر،1979: 83)، كما تظهر أهمية الدخل وارتباطه بقدرة الإنسان من خلال العلاقة التي تؤكد أن ارتفاع الدخل يزيد من قدرته في تحسين وضعه المعيشي ، من جانب أخر فقدرة الإنسان هي الأخرى كلما تحسنت أسهمت في زيادة الدخل، من الأمثلة على ذلك ان تحسين نظم التعليم والصحة تؤدي إلى زيادة وتنوع قدراته في سعيه لزيادة دخله وتحسين مستواه ألمعيشي والارتفاع بنوعية الحياة نحو الأفضل(اماتيا سن،2004: 92-93) . الطريقة التي من خلالها يمكننا تحقيق التوافق بين توزيع الدخل كونه حق من حقوق الإنسان لغرض إشباع الحاجات وكذلك استمرار عملية النمو الاقتصادي كجزء من مؤشرات التنمية ومقدار المنجز منها ، يكون بوضع استراتيجية متكاملة لإنجاح الحق بالتنمية وانجاز أعمال الدخل وإعادة توزيعه بالشكل ألائق، وتتضمن هذه الاستراتيجية تعظيم النمو الاقتصادي المتزامن مع زيادة الادخار وكفاءة التخصيص للموارد مع إمكانية توفير المنافع والخدمات الاجتماعية وإعادة توجيه الاستثمارات للطبقات الفقيرة وتهيئة فرص التعليم والخدمات الصحية كجزء من عملية تامين الحقوق والحريات ، فضلا عن تسيير السياسات المالية باتجاه دعم ذوي الدخل المحدود ودعم السلع الاستهلاكية للجماعات الفقيرة والمحرومة و تحويل ملكية بعض الأصول القائمة في المجتمع لصالح الجماعات المهمشة التي لا تتمكن من الحصول على دخول مجزية ، من الأمثلة على ذلك تطبيق برامج الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي وإعادة

توزيع الموارد الاستثمارية من الأغنياء إلى الفقراء (صقر،2004: 186–188) . لهذا انجاز مثل هذه الاستراتيجية ستمكن الدول من تحقيق التقارب بين ما تتطلبه التنمية وما تسعى إليه منهجية الحقوق المعنية بالإنسان.

2- الضمان الاجتماعي.

يبين الضمان الاجتماعي مقدار التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان من خلال الدخل كأحد المعطيات الاقتصادية عن طريق مساحة التغطية وعدد المشمولين ببرامج الرعاية والحماية الاجتماعية كمقياس لإنجاز أعمال الحق بالتنمية.

برنامج الضمان يحتوي على جميع التدابير الرامية لتقديم الإعانات سواء نقدية أم عينية لضمان الحماية للشرائح التي تفتقر إلى الدخل، أو الذين ليس بمقدورهم الوصول للرعاية الصحية وكذلك الشرائح التي تمتاز بعدم كفاية الدعم الأسري وخاصة الأطفال والبالغين المعالين، وأخيرا يمكن أن تشمل الطبقات المنضوية تحت مسمى الفقر العام (منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي ،2011: 6–7). إذن هذا البرنامج يعمل على أساس توفير مبدأين الأول احتوائه لأكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع والثاني توفير التامين ضد المخاطر سواء الحالية أم المستقبلية، هذين المبدئين يدخلان في صلب الأمن الإنساني الذي هو أحد الركائز الأساسية لبناء منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعد الوجه الأخر للتنمية (عبد الفضيل،2003: 52).

النظام الذي يدير منظومة الحماية الاجتماعية يعمل على توفير مستويات معيشية مناسبة ولا تحط من كرامة الإنسان، وفي الوقت ذاته تحافظ على ديمومة الحياة ولا تجعلها عند الحدود الدنيا سواء كان هذا الانخفاض ناجم عن الفقر والحرمان أو لظروف طارئة، مما يعني أن هذه البرامج ينبغي أن تتوافر فيها عناصر أساسية هي الشمول وإمكانية الانتفاع والكفاية والملائمة واحترام المساواة (ليبنبرغ ،2001: 216–217). وعلى وفق ذلك فان هذا النظام يحتاج لعمليات التمويل التي تأخذ جانبين ، الأول يتمثل بالمبالغ المستقطعة المفروضة على دخول العاملين ولمختلف القطاعات ، الثاني ما يخصص لهذه البرنامج من الإنفاق الحكومي الذي يواجه عدد من المعوقات في الدول النامية التي تتمثل في اتساع نطاق الفقر والحرمان كما أن برامج الرعاية الاجتماعية تعاني من نقص في الكوادر الإدارية والتقنيات المستخدمة ، فضلا عن دور المديونية وما تقوم به من إثقال كاهل الحكومات من خلال تبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي المتمثل بالتثبيت والتكييف الهيكلي(ليبنبرغ ،2001: 215) ، وذلك لان من أهم الأسس التي تدعوا إليها برامج الإصلاح تقليل التخصيص المالي المقدم لبرامج الدعم الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الضعيفة.

أظهرت المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان من جانبها أهمية الدخل والضمان الاجتماعي كحق أصيل، من الحقوق الاقتصادية وهما في الوقت ذاته على درجة كبيرة من الارتباط بالنجاحات المتحققة للتنمية ، فقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادتين (22) و(25) إلى حق الإنسان بمستوى معيشي لائق للمحافظة على الصحة والرفاهية ، وهو الذي يتحقق من خلال توفير الدخل المناسب وتأمين الضمان الاجتماعي له ولأسرته ، أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد أوضحت المواد (9) و(10) و(11)، حقه بالحصول على مستوى معاشي لائق له و لأسرته كما من حقه الحصول على الضمان الاجتماعي المناسب الذي يؤمن متطلبات الحياة خلال فترات البطالة أو العجز أو للشرائح الضعيفة من اجل المحافظة ومن ثم تحسين نوعية الحياة للجميع دون تمييز(ويسبرودت وآخرون ،2007 : 43-64) . تأكيدا لكل المواد التي قد تضمنتها تلك المواثيق الدولية وغيرها بشأن الدخل والضمان الاجتماعي ، سعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تحديد المؤشرات الخاصة بهما من اجل معرفة الانجاز والمتحقق في هذا المجال وتتمثل هذه المؤشرات بالتالي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، القوة الشرائية، نسبة الإنفاق على الضمان الاجتماعي من الإنفاق العام ، نسبة السكان المشمولين ببرامج الضمان، عدد السكان الطالبين لإعانات الضمان الاجتماعي، حجم الدخل الممنوح في هذه البرامج، صافي المساعدات الإنمائية من اجل تنفيذها، أخيرا انسيابية استلام المعونات المقدمة ضمن تلك برامج)(United Nation.2012 ;89) .

ثالثا: الغذاء

تسعى التنمية ومن خلال برامجها المتعددة والمتنوعة إلى توفير الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة للإنسان، كجزء من مراحل تحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وهو ما يتجلى بتضمين البرامج والخطط التنموية ضرورة مكافحة الجوع، كما أن منظومة الحقوق هي الأخرى أخذت على عاتقها تبني الحق بالغذاء كواحدة من الحقوق المتعددة. لهذا فان اشد أنواع الحرمان الذي يتعرض له الإنسان هو عندما يأوي إلى النوم جائعا أو يستسلم للنوم نتيجة نقص الطاقة الغذائية، إلا أن الجوع قد لا يكون ناجم عن ندرة الغذاء بل نتيجة تدني فرص ووسائل الحصول عليه (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ،2010: 35). إن توضيح العلاقة والترابط بين التنمية ومنهجية الحقوق وتحديدا الاقتصادية منها ممكن أن يظهر من خلال الغذاء، إذ يؤكد على ضمان حصة كل إنسان وفي جميع الأوقات على كفايته من الغذاء المتضمن النوعية الجيدة والمأمونة كي يعيش حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يأتي ذلك إلا بتوفير إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا. من اجل ذلك فان تنفيذ هذا الحق يتطلب من الدولة تحمل مسؤولياتها

المتضمنة عدم حرمان إي إنسان من الغذاء الكافي وتوفير الحماية للذين لا يمتلكون القدرة للحصول عليه، فضلا عن قيامها بتهيئة البيئة المواتية لاعتماد الأفراد على أنفسهم للحصول على احتياجاتهم من الغذاء (منظمة الأغذية والزراعة، الحق في الغذاء في مجال التطبيق، 2006: 3). لهذا يعد توفير الغذاء أمرا ضروريا لا يدخل ضمن إطار الصدقة أو العمل الخيري بل هو التزام وواجب التنفيذ، ومن الطبيعي أن يكون من حق الأفراد محاسبة المسؤولين عند حدوث قصور في توفيره، مما جعله انعكاس للأفكار التي تربط عملية التنمية بمنظومة الحقوق.

إذن منهجية تامين الغذاء يعد من منظور الاستمرارية أهم حق بعد الحق بالحياة، بل أن غاية كل الحقوق بما فيها الحق بالتنمية هي توفير المستوى ألمعيشي اللائق الذي عماده الغذاء المناسب، فهو هدفا ووسيلة لكل إنسان سوي فضلا عن انه وسيلة للمشاركة في الشؤون العامة وانجاز التنمية الفردية والجماعية، إذا ما علمنا أن الفقر والجوع لا يساعدان بمثل تلك المشاركة، عليه يمكن وصف الحكومات التي لا توفر الغذاء المناسب لشعبها بأنها تمارس سياسة تعذيب منهجية ضدهم (النويضي ،2003: 166).

تأكيدا لأهمية الغذاء وقضية معالجة سوء التغذية وانتشار الجوع أصدرت قمة الغذاء العالمي عام 1996 التزامات دولية ينبغي على الدول توفيرها كجزء من متطلبات الحياة والتطور ومن ثم التنمية ، كما تعد من أهم المؤشرات على توفير الحقوق للإنسان والمعنية بالغذاء ، من هذه الالتزامات تمكين المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للتخلص من الفقر ، تحقيق السلام الدائم على أن يحصل الجميع في مختلف الأوقات على الغذاء الكافي والسليم ، تبني الحكومات للسياسات الزراعية والتنمية الريفية وفتح المجال أمام التجارة الغذائية والزراعية من اجل تحقيق الأمن الغذائي ، منع حدوث الحالات الطارئة والاستعداد لمواجهتها وتهيئة الإمكانات اللازمة لتوفير الاحتياجات المستقبلية ، توجيه الاستثمارات العامة والخاصة لدعم الموارد البشرية والغذاء المستدام والنظم الزراعية ، وان كل ذلك ينبغي أن يتزامن مع إجراءات الرقابة لتنفيذ هذه الالتزامات من قبل الحكومات(نعمة ،2004: 3) ، أما أسباب نقص الغذاء وعدم التمكين بإنجاز أعمال هذا الحق فهناك من يعزوه إلى طروحات الدول المتقدمة والنامية، فالأولى تشير إلى زيادة عدد السكان والعجز في الإنتاج لسد حاجة الجياع في العالم ، مما دفع المنظمات الدولية إلى تكوين مخزون غذائي استراتيجي لمساعدة مناطق الجفاف والحروب والكوارث والمناطق التي يزداد فيها الجوع والفقر ، أما الطروحات الثانية (الدول النامية) فهي ترمي بالأسباب على الدول المتقدمة التي تسيطر على أسواق الغذاء العالمي ، مما جعلها تتبنى إجراءات احتكارية تقود إلى عدم التوازن

في ميدان التجارة الخارجية الذي يعد انعكاسا لموازين القوى بين دول تحقق فائض مع دول تعاني من نقص وأتساع الفجوة الغذائية، مما أدى إلى استخدام هذا التفاوت بموازين القوى لصالح الدول المتقدمة ضد الدول النامية(المخادمي،2009: 29-33)،

الوثائق الدولية المعنية بالحقوق والحريات التي أشارت إلى الحق في الغذاء متعددة، إلا أن أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (25) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (11)، إذ أكدت على حق كل شخص بالحصول على مستوى معيشي مناسب (وزارة حقوق الإنسان، وثائق في حقوق الإنسان،2009: 14 و66). من اجل تفعيل عمل الحق في الغذاء ومعرفة مقدار المتحقق منه كمؤشر لنجاح التنمية و منظومة الحقوق تم تحديد مؤشرات متعددة منها (نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق العام، الدعم الحكومي للغذاء، نصيب الفرد من عناصر الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أم المستورد، نسبة التغذية لدى النساء والأطفال، مساهمة القطاعين العام والخاص بتوفير الغذاء، نسبة السكان الذين يحصلون على الحد الأدنى من الغذاء، أخيرا حصة القطاع الزراعي من الإنفاق العام والدعم المقدم إليه) . (United Nation.2012 ;89)

بعد أن بينا طبيعة وأهمية المعطيات الاقتصادية في معرفة مقدار التوافق والموائمة بين التنمية وحقوق الإنسان لابد من إيجاد ذلك ضمن الواقع إذ سيتم الكشف عن ذلك في العراق.

المحور الثاني: دور المعطيات الاقتصادية ضمن حالة العراق.

يظهر دور المعطيات الاقتصادية في الكشف عن التقارب والموائمة بين التنمية ومنظومة الحقوق ضمن حالة العراق خلال المدة 2004-2012 من خلال المؤشرات الفرعية لكل من العمل والدخل والغذاء والتي حددتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي يمكننا إيجاد قيمها ومن ثم تحليلها، لهذا فان عملية الاستدلال لطبيعة ما يجري في العراق ستكون من خلال الآتي:

أولا: فرص العمل.

يمتلك العراق الكثير من الخيرات والموارد سواء الطبيعية أم المالية أم البشرية مما جعله من بين الدول التي تمتلك قدرات متميزة ضمن المستوى الإقليمي على اقل تقدير، لكن بسبب الأوضاع التي مر بها قبل عام 2003 وبعده حيث غياب الأمن والاستقرار مما جعل قدراته الاقتصادية في تراجع. إن الاطلاع على دور العمل في مجال خلق التوافق بين التنمية ومنظومة الحقوق يمكن ملاحظته من خلال مجموعة مؤشرات حددتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي يمكننا الاستدلال عليها عن طريق:

1- معدل البطالة.

إن البطالة أو فرص العمل وكذلك عمالة النساء وبطالة الشباب تعد من أول المؤشرات التي أكدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان للكشف عن التوافق بين التنمية ومنظومة الحقوق، لهذا يبين الجدول (1) إن أكثر من ربع قوة العمل في العراق عام 2004 تعاني من البطالة وهو ما يعد مؤشرا سلبيا، إلا أن ذلك لم يستمر فقد انخفض معدل البطالة عام 2006 إلى 17.5% بنسبة تغير سالبة تجاوزت 50% عن ما كانت عليه ، من بين الأسباب لذلك هو انطلاق عمليات إعادة الأعمار لما خلفته الحرب والأعمال الإرهابية إذ أسهمت هذه العملية وزيادة حجم الاستثمارات إلى توفير أكثر من 830 ألف فرصة عمل توزعت للأعوام من 2004 إلى 2006 (منظمة العمل الدولية، وظائف من اجل العراق . 2007: 27).

جدول (1) معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2012

(نسبة مئوية)

السنة / المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	26.8	17.9	17.5	11.7	15.3	15.0	11.5	11.1	11.9

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(1) وزارة التخطيط (سنوات متعددة)، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق. بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء. صفحات مختلفة.

مقابل هذا التطور كان نصيب النساء من فرص العمل قد ازداد من 16.3% عام 2004 إلى 16.6% عام 2006 (منظمة التعاون الإسلامي، إحصاءات العمل. 2014: 5)، سبب هذا الانخفاض في مساهمة النساء في قوة العمل يعود إلى الأوضاع الأمنية والاجتماعية ومنها الزواج فأغلب النساء لا يعملن بعد الزواج، فضلا عن أن التعليم يؤثر بعمالة النساء في المدن لكن تأثيره منخفض او معدوم في الريف (البنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق. 2010: 321). أما معدل البطالة لدى الشباب بين 15-24 سنة كانت نسبها مرتفعة إذ بلغت 43.8% عام 2004 ثم انخفضت إلى 32.5%عام 2006 (وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية 2007 .2008: 51). بعد ذلك اخذ معدل البطالة بالتذبذب ليستقر عند مستوى 11% للمدة من 2010 إلى 2012 وان

ذلك كان متوافقا مع معدلات البطالة لأكثر الدول العربية ولذات المدة إذ بلغت في مصر 11% والأردن 12% في حين أن معدل سوريا والمغرب كان 8% و9% على التوالي، وفي السعودية 5% (منظمة التعاون الإسلامي ، إحصاءات العمل ،2014: 3–17)، هذا الانخفاض لمعدل البطالة في العراق تزامن مع تحسن الأوضاع وظهور بعض الاستقرار فضلا عن تخصيص فرص عمل ودرجات وظيفية متعددة ضمن الموازنات الاتحادية إذ تجاوزت فرص العمل لعام 2010 نحو 114.8 ألف فرصة (وزارة المالية، موازنة اتحادية . 2010: 60)، وعام 2011 ازدادت فرص العمل بنسبة تغير 49% لتصل إلى 172 ألف فرصة (وزارة المالية، موازنة اتحادية. 2011: 34)، أما عام 2012 فان فرص العمل لم تتجاوز 59 ألف فرص(وزارة المالية ، موازنة اتحادية . 2012: 10)، وهو ما انعكس على معدل البطالة لدى الشباب إذ انخفض من 27% إلى 18% من عام 2010 إلى 2012 (عيسى . 2013 : 139)، في الوقت ذاته ازدادت نسبة عمالة النساء لتصل إلى 17.4% عام 2012 (منظمة التعاون الإسلامي ، إحصاءات العمل ،2014 : 5) . لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أن هناك نسب مرتفعة من عدم الرضا او الاكتفاء مما متوفر من فرص للعمل أمام الراغبين به ، فقد بلغت هذه النسبة في العراق عام 2012 نحو 37% أي أن أكثر من ثلث السكان هم غير راضين عن ما متوفر من فرص للعمل فضلا عن عدم قدرتهم بالحصول على تلك الفرص ، وان هذه النسبة توزعت بواقع 38% لسكان الريف و 36% لسكان الحضر (البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي بالعراق. 2014 : 59) .

2– معدل الإعالة.

المجال الآخر الذي يبين التقارب بين التنمية ومنهجية الحقوق ومن خلال العمل هو معدل الإعالة الاقتصادية، التي تتمثل بعدد السكان غير النشطين اقتصاديا إلى عدد العاملين (البنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق. 2010: 446)، إذا ما علمنا أن وزارة التخطيط وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد حددت نسبة الإعالة الاقتصادية التي تشير إلى حدوث الحرمان في العراق هي 5 أفراد (وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق .2011: 91) ، ضمن هذا الإطار يبين الجدول (2) معدل الإعالة الاقتصادية التي بلغت عام 2004 نحو 7.2 فرد ، انخفض عام 2008 ليصل إلى 6.5 فرد وهو ما يبين العبء الكبير الذي يتحمله العاملين من اجل توفير متطلبات الحياة للذين يقومون بإعالتهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود سعي وإجراءات تم اتخاذها من اجل زيادة فرص العمل التي من بينها ما قامت به مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية إذ تمكنت من إيجاد نحو 391.4 ألف فرصت عمل

توزعت إلى 189.7 عام 2006 مقابل 201.7 ألف فرص عام 2007 (منظمة العمل الدولية، وظائف من اجل العراق ، 2007: 42) . السبب في استمرار معدل الإعالة وبقاءه عند مستويات مرتفعة رغم الزيادة في فرص العمل، هو زيادة عدد السكان فقد ازداد عددهم في العراق من عام 2004 إلى 2008 أكثر من 4.7 مليون نسمة (وزارة التخطيط، مجموعة إحصائية 2012-2013. الباب الثاني 2014: 1)، فضلا عن الأحداث وعدم الاستقرار الأمني ودورهما في توقف الكثير من المشاريع. استمر بعدها معدل الإعالة عند مستوى متقارب فقد استقر عند 5.6 فرد عام 2011، وقد توزعت نسبة الإعالة بشكل مختلف وعلى وفق المناطق او التوزيع الجغرافي اذ بلغت في الحضر نحو 6 أفراد، في حين أنها في الريف وصلت إلى 5.5 فرد (وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق .2011: 97) وذلك لتوفر فرص العمل في الريف لأغلب أفراد الأسرة مقابل انحسارها في الحضر.

جدول رقم(2) معدل الإعالة الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2012

(فرد / عامل)

2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
7.2	6.8	6.8	6.5	6.1	5.8	5.6	5.2

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على.

(1) وزارة التخطيط (سنوات متعددة)، المجموعات الإحصائية. بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء. صفحات مختلفة

(2) وزارة المالية (سنوات متعددة) الموازنة الاتحادية. بغداد. دائرة الموازنات. صفحات مختلفة.

استمر الانخفاض بمعدل الإعالة الاقتصادية وليسجل أدنى مستوى إذ بلغ 5.2 عام 2012، وهو ما جاء متوافقا مع الانخفاض في نسب البطالة وبطالة الشباب وكذلك ارتفاع عمالة النساء وان ذلك قد تزامن مع التوسع وزيادة فرص العمل سواء من مكاتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أم من فرص التوظيف التي توفرها الموازنات العامة وتأكيدا لذلك فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي ولكافة القطاعات والدوائر لغاية عام 2012 أكثر من 2.750 مليون نسمة (وزارة المالية، الموازنة الاتحادية. 2012: 12)، مع كل هذا التطور في تحسين معدل الإعالة إلا انه لا زال عند

مستويات مرتفعة مما يؤثر سلبا في المستوى المعيشي ومن ثم في إمكانية تحقيق الرفاهية للأفراد والأسر.

3- نسبة العمالة في القطاع الخاص للقطاع العام.

المؤشر الأخر الذي حددته المفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي من خلاله يتم معرفة حجم وطبيعة التوافق والتقارب بين التنمية ومنهجية الحقوق وضمن العمل كأحد المعطيات الاقتصادية هو نسبة العمالة في القطاع الخاص بالنسبة إلى القطاع العام، ففي العراق كانت هذه النسبة عام 2004 هي 14.3% إذ بلغ عدد العاملين 420.2 ألف في القطاع الخاص، انخفض إلى 414 ألف ليشكلوا نسبة 11.2% عام 2005 (وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية. 2008-2009-2010 : 179)، من بين أهم الأسباب التي أدت لهذا الانخفاض هو الانفتاح الكبير وزيادة حجم الاستيراد وشيوع سياسة الإغراق للسوق المحلية ، فضلا عن تفشي الفساد مما زاد من استنزاف الموارد المالية التي كان بالإمكان توجيهها إلى إحياء وتنشيط المشاريع الإنتاجية ولمختلف القطاعات(الراوي. 2010: 13). بعد ذلك استمرت هذه النسب بالانخفاض لتصل 7.6% عام 2011 (وزارة التخطيط، مجموعة إحصائية. 2012-2013. الباب الرابع .2014: 1-33).

هذا الانخفاض المستمر في نسبة العاملين في القطاع الخاص إلى القطاع العام ولمختلف أنواع المنشآت والمشاريع سواء الكبيرة ام المتوسطة ام الصغيرة، اخذ مسار متوافق مع طبيعة الأحداث فمن بين تلك الأسباب التي أسهمت بهذا التدني، توقف الكثير من هذه المشاريع نتيجة الأوضاع، فضلا عن غياب البرامج الحقيقية للنهوض بواقع المشاريع والعاملين فيها التي تفضي إلى تحريك تطوير الإنتاج وتزيد من كفاءته.

ثانيا: الدخل والمستوى المعيشي.

إظهار دور الدخل والمستوى المعيشي للكشف عن توافق التنمية مع ما يحتاجه الإنسان من حقوق يمكن أن الاستدلال عليه من خلال:

1- الدخل المناسب

اعتماد الدخل المناسب كأحد المؤشرات من قبل المفوضية السامية للكشف عن المنجز والمتحقق في مجالي التنمية وحقوق الإنسان متأتي من خلال طبيعة المشاكل والمحددات التي تحدث مع انخفاضه والعكس صحيح، ضمن إطار حالة العراق أظهرت دراسة ميدانية أن انخفاض الدخل يعمل على اختلال العلاقة الزوجية والأسرية، كما يؤدي إلى عدم الالتزام بالدوام ومن ثم زيادة احتمال الارتباط بعد الدوام الرسمي بعمل أضافي وفي الوقت ذاته تتفشى عمالة الأطفال وانحرافهم (احمد. 2011: 144-154)، فضلا عن المشاكل الصحية المصاحبة لسوء التغذية المتزامن مع

انعدام الدخل، وكل هذه المشاكل قد تختلف أهميتها النسبية بين الأسر إلا أنها بالنهاية تزداد مع انخفاض الدخل وتنتهي مع ارتفاعه.

هذا يبين لنا أن الدخل والمستوى المعيشي يؤديان دورا محوريا في نجاح التقارب بين التنمية ومنظومة الحقوق، إذ يبين الجدول (3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز مليون دينار وهو ما يعادل 963 دولار عام 2004 عندما تجاوز الناتج المحلي 31 تريليون دينار، إلا أن سوء توزيع الدخل وغياب العدالة جعلت قيمة معامل جيني 41% في العراق مما يدل على حجم التفاوت الحاصل بعملية توزيع الدخل (النجفي. 2009: 149). بعدها ازداد الناتج في العراق عام 2005 بأكثر من 12 تريليون دينار في حين ارتفع نصيب الفرد بنحو 401 ألف دينار، وعلى الرغم من هذه الزيادة الحاصل إلا أن التفاوت ازداد هو الأخر إذ بلغت قيمة معامل جيني 42% وان 10% من الفئات العليا يحصلون على 32% من إجمالي الدخل (ياسين. 2010: 34). بعدها استمر الارتفاع في قيمة الناتج ونصيب الفرد عند عام 2006 ، إلا أن المؤشرات الخاصة بالمستوى المعيشي تشير إلى أن نسبة الحرمان لازالت مرتفعة، إذ بلغت وعلى وفق التوزيع السكاني فكانت للحضر 21.2% مقابل نحو ثلثي سكان الريف 64.9% الذين يقعون تحت طائلة الحرمان في المستوى المعيشي، وهو ما يبين مقدار المعاناة التي تواجه الإنسان في العراق على صعيد حصوله على الدخل وتأثير ذلك بالمستوى المعيشي (وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق .2006: 66).أخذت المؤشرات بالتحسن عام 2007 إذ انخفض معامل جيني إلى 38% بالمقارنة مع عام 2005 (ياسين. 2010: 34)، هذا يدل على وجود اتجاه نحو تقليل نسبة التفاوت وخلق العدالة بتوزيع الدخل الذي يعد من متطلبات نجاح التنمية والتقدم في إشاعة حقوق الإنسان، هذه الزيادة لم تستمر إذ أعقبها انخفاض في قيمة الناتج ونصيب الفرد عام 2009 بالتزامن مع تمدد الآثار السلبية للازمة المالية العالمية، التي من بين أهم أثارها انخفاض أسعار النفط وبشكل كبير جدا فبعد أن كانت 147 دولار للبرميل انخفضت إلى اقل من 40 دولار (البصام والشريدة.2013: 4). بعدها اخذ الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد بالزيادة إذ تجاوز عام 2012 مبلغ 225 تريليون دينار مما زاد من نصيب الفرد ليتجاوز 6.6 مليون دينار، من خلال هذه الأرقام نلاحظ أن العراق قد حقق تطورا ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار النفط مما جعل الناتج ونصيب الفرد يزداد، إلا انه لازال دون المستوى المطلوب إذا ما تم مقارنته بالدول النفطية وخصوصا دول الخليج. ومع هذه الزيادة المتحققة في الناتج ونصيب الفرد إلا أن مؤشر عدم الرضا او الاكتفاء بلغت قيمته 44%

والتي توزعت فكانت في الريف 45% مقابل 43% هو عدم الاكتفاء او الرضا في الحضر (البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي بالعراق. 2014: 59). لأمر الذي يتطلب تحسين مؤشرات الدخل وتقليل نسب الحرمان من اجل بلوغ التوافق بين أفضل مؤشرات التنمية من جانب وتطلعات حقوق للإنسان.

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في العراق وبالأسعار الجارية للمدة 2004-2012

(تريليون دينار)

السنة / المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي	31.3	43.4	65.2	89.0	130.9	113.0	146.4	196.6	227.5
نصيب الفرد(ألف دينار)	1155	1556	2265	3619	4292	3577	4518	5887	6672

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي. دار الفجر للنشر. ص306-312.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي. دار الفجر للنشر. ص332-338.

2- الضمان الاجتماعي.

هذا المؤشر يعد من بين دعائم التنمية وفي الوقت ذاته من أسس منهجية الحقوق لأنه يوفر الإمداد المالي والغذائي للفئات الضعيفة سواء قبل سن العمل (الأطفال) أو بعده (الشيخوخة) فضلا عن الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود، مما يجعله أحد الآليات المستخدمة لإعادة توزيع الدخل لصالح هذه الشرائح، ضمن الحالة العراقية فان برنامج أو نظام الضمان الاجتماعي يتضمن جانبين الأول هو شبكة الحماية الاجتماعية والثاني نظام الرواتب التقاعدية.

الجانب الأول وهو شبكة الحماية الاجتماعية التي كان معمول به قبل عام 2003 ثم توقف العمل به خلال الحرب واجتياح القوات الأمريكية للعراق وإحداث التغيير. أعيد العمل بالبرنامج وجرى توسيعه من خلال توسيع الفئات المستفيدة وحجم تخصيصاته المالية لكي يتطور أداؤه، إذا ما علمنا أن هذا البرنامج يوفر مدفوعات تحويلية للعجزة والمعوقين والأيتام والأرامل والمطلقات واسر السجناء والعاطلين عن العمل لحين حصولهم على العمل والطلبة المتزوجين لحين تخرجهم من الدراسة (الأمم المتحدة، تقرير حالة سكان العراق. 2011: 43). أذن هذه المدفوعات تزيد من قدرة الأسر العراقية في مواجهة الظروف الراهنة وتؤمن لأطفالهم التمتع بفرص الحياة، أسوة بالآخرين في الوصول والاستمرار بالدراسة كما إنها توفر فرص العمل المؤقتة والدائمة للمستفيدين مما يزيد من الاستقرار النفسي والاجتماعي والاستمرار في الحياة لهذه الأسر (سالم.2012: 141). فضلا عن ذلك فان هذا البرنامج يزيد من التقارب والتفاعل بين المواطنين والدولة بعد أن يزداد شعور الأفراد والأسر باهتمام الدولة بهم. لهذا فان هذا البرنامج قدم رواتب او مدفوعات تحويلية لنحو 100 ألف أسره عام 2004، ثم ازداد عدد الأسر المشمولة إلى أكثر من سبعة أضعاف هذا العدد فقد وصل إلى 772 ألف أسرة عام 2007 استلمت هذه الأسر مبلغا تجاوز 796 مليار دينار (وزارة التخطيط، إحصاءات الرعاية الاجتماعية في العراق. 2007: 54). انخفض عدد الأسر المستفيدة من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية عام 2009 إلى 754 ألف أسره التي استلمت نحو 132.5 مليار دينار (وزارة التخطيط، إحصاءات الرعاية الاجتماعية في العراق .2009: 51)، ثم استمر الانخفاض بعدد الأسر إلى 367.4 ألف عام 2010 مقابل استلامهم 106.9 مليار دينار (وزارة التخطيط، إحصاءات الرعاية الاجتماعية في العراق .2010: 53). هذا الانخفاض في عدد الأسر جاء بسبب تفشي الفساد فقد ظهر وجود أسماء وهمية فضلا عن وجود اسر لا تستحق هذه المدفوعات. بعدها ازداد عدد الأسر المستفيدة عام 2012 ليصل إلى أكثر من 381 ألف أسرة استلمت ما مجموعة 475 مليار دينار كرواتب (وزارة التخطيط، إحصاءات الرعاية الاجتماعية في العراق .2012: 65)، بينما كان التخصيص المالي في الموازنة نحو 954.7 مليار دينار (وزارة المالية، موازنة اتحادية .2010: 58)، كل ذلك يبين اهمية هذا البرنامج في توفير الدعم للأسر الفقيرة.

الجانب الثاني الذي من خلاله يستدل على دور وأهمية الدخل وضمن برامج الضمان الاجتماعي هو الرواتب والمستحقات التقاعدية، وان هذه الرواتب في العراق تم تحديدها ضمن قانون التقاعد وهو يسري على العاملين بالقطاع العام، أما بالنسبة للعامين بالقطاع الخاص فقد

تم إنشاء نظام المعاشات والضمان الاجتماعي، إلا أن هذا النظام او البرنامج يواجه عقبه وهي إن المشاريع العاملة في القطاع الخاص التي تستخدم عدد عمال اقل من ثلاثة لا يستحقون الرواتب والمكافئات التقاعدية ، السبب في ذلك هو أن هذه المشاريع بالأساس لا يتم تسجيلها في برنامج المعاشات والضمان الاجتماعي بالتالي لا يتم الاستقطاع من أجور العاملين فضلا عن عدم دفع أصحاب المشاريع للاشتراكات من اجل تمويل هذا البرنامج ، مما يحرم هؤلاء العاملين من أي مدفوعات عند تجاوزهم سن العمل أو الإصابة أو المرض والعجز (منظمة العمل الدولية، وظائف من اجل العراق. 2007: 76– 77). الاطلاع على دور الضمان الاجتماعي كأحد جوانب الدخل وعلى وفق ما تطالب به المفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي يمكن إجماله من خلال الجدول (4) ، إذ يبين عدد المتقاعدين بالقطاعين العام والخاص وعدد الأفراد المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية ، وبسبب عدم توفر البيانات عن مقدار المبالغ التي تسلم لمتقاعدين القطاع الخاص وضمن برنامج المعاشات والضمان الاجتماعي ، لذا سيتم الإشارة فقط لما يتم استلامه من قبل المتقاعدين في القطاع العام ، بين الجدول أن عدد المتقاعدين لعام 2005 ازداد عن العام السابق بسبب حل الجيش والأجهزة الأمنية والدوائر المرتبطة برئاسة الجمهورية فضلا عن ووزارة الإعلام وهيئة التصنيع العسكري، فالعديد من هؤلاء تم إحالتهم على التقاعد خصوصا ممن لديهم خدمة وظيفة مجزية . استمر بعدها عدد الأشخاص الذين يحصلون على الرواتب التقاعدية في القطاع العام والخاص عند نفس المعدل تقريبا عام 2006 بينما ازداد عدد الأشخاص الذين يستلمون المدفوعات التحويلية ضمن برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وقد تجاوز عددهم 4.9 مليون وهو ما جعل نسبة المتقاعدين والمشمولين ببرامج الحماية تصل إلى أكثر من خمس عدد السكان. بعدها الحال لم يختلف إذ الاستمرار بزيادة عدد المتقاعدين بالقطاعين العام والخاص يقابله انخفاض بعدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية المتزامن مع انخفاض عدد الأسرة المنضوية تحت هذا البرنامج لغاية عام 2009 . ثم اتخذت الأعداد جميعها بالزيادة مما جعل نسبة هؤلاء جميعهم تتجاوز 11% من عدد السكان، مقابل ذلك فإنّ قيمة المبلغ المصروف كرواتب تقاعدية ازدادت من 1104.9 مليار دينار عام 2005 إلى 2679.3 مليار دينار عام 2012 (وزارة التخطيط، مجموعة إحصائية 2012–2013 الباب الثاني عشر. 2014: 3) .

جدول (4) عدد المتقاعدين في القطاع العام والخاص والمختلط والتعاوني والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة 2004-2012

(ألف نسمة- نسبة مئوية)

المؤشر / السنة	عدد المتقاعدين في القطاع العام	عدد المتقاعدين بالقطاع الخاص والمختلط والتعاوني	عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية *	المجموع الكلي	نسبتهم إلى عدد السكان
2004	148.876	23.126	500.0	672.002	2.4
2005	1603.275	15.505	655.0	2273.780	8.1
2006	1675.544	14.408	4910.0	6599.952	22.9
2007	1712.564	14.855	3860.0	5587.419	18.8
2008	1787.632	15.078	3455.0	5257.710	17.2
2009	1731.624	15.085	3770.0	5516.709	17.4
2010	1744.790	15.458	1835.0	3595.248	11.0
2011	1797.163	15.764	1975.0	3787.927	11.3
2012	1812.669	15.810	1905.0	3733.479	11.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(1) وزارة التخطيط (2014)، المجموعة الإحصائية 2012-2013. الباب الثاني. بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء. ص1-5.

(2) وزارة التخطيط (سنوات متعددة)، مجموعة إحصاءات الحماية الاجتماعية. بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء. صفحات مختلفة.

- تم تقدير عدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية من خلال عدد الأسر وبافتراض ان متوسط عدد أفراد الأسرة في العراق مم يستلمون الرواتب هي 5 أفراد.

ثالثا: الغذاء الملائم.

هذا المؤشر يمكننا أيضا من الاستدلال على مقدار التوافق بين مجريات التنمية وما تسعى إليه منهجية حقوق الإنسان في العراق، إذ يبين لنا طبيعة هذا التوافق من خلال المؤشرات الفرعية التي أكدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومن أهمها:

1- الإنفاق على القطاع الزراعي.

الاطلاع على الدعم والتخصيص المالي للقطاع الزراعي من بين أهم المؤشرات لما لهذا القطاع من دور في تامين متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ أشارت الإحصاءات إلى أن معدل الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في العراق للمدة من 2004 إلى 2006 تراوحت حول 74% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي. 2007: 326) ، ورغم زيادة التخصيص المالي للقطاع الزراعي، من 22.4 مليار دينار عام 2004 (البنك المركزي العراقي . النشرة السنوية . 2004: 21) ، إلى 93.5 مليار دينار عام 2006 (وزارة المالية، موازنة اتحادية.2007: 68) ، ثم توالت الزيادات بما يخصص من أموال وكذلك الدعم المباشر للفلاحين فقد بلغ مقدار ما خصص عام 2011 للمشاريع الاستثمارية للقطاع الزراعي بأكثر من 225 مليار دينار ، مقابل 537 مليار دينار كدعم للفلاحين (وزارة المالية، الموازنة الاتحادية. 2011: 23-99)، ضمن إطار المبادرة الزراعية لتحسين أداء هذا القطاع وتوفيره للمواد الغذائية، بينما كانت النتائج عكس المتوقع فقد انخفض معدل الاكتفاء الذاتي في العراق إلى 54.3% عام2011 وهو ما يعد من المؤشرات السلبية فدول مثل السودان والمغرب ومصر التي لا تمتلك قدرات العراق نفسها استطاعت من تحقيق معدلات للاكتفاء الذات كانت على التوالي 93.1% و89.2% و89.5% وللعام نفسه (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي.2011: 305-338). مع تدنى نسب الاكتفاء الذاتي في العراق إلا أنها لازالت مرتفعة وغير واقعية مع ما يعانيه القطاع الزراعي من تحديات ومعوقات، التي تبدأ من غياب الأمن الاستقرار، فضلا عن قدم الوسائل والأساليب المستخدمة سواء في مجال الزراعة أم الري، وما صاحب ذلك من تدنى بالإمداد المائي بعد أن تم تقليل بل قطع المياه عن عدد من الأنهر الداخلة للعراق من قبل دول المنبع والمتزامن مع انحسار كميات الأمطار وزيادة الجفاف والتصحر وارتفاع الملوحة ، ثم يأتي دور قلة الدعم الحكومي وغياب الأثر الايجابي للجمعيات الفلاحية، أخيرا يعاني الريف في العراق من الهجرة باتجاه المدن، ما يؤكد كل ذلك هو انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل وتكوين الناتج المحلي الإجمالي .

رغم هذه التحديات التي تواجه العراق إلا انه تمكن من تحسين حصة الفرد من الغذاء من خلال ما يمكن إنتاجه محليا وكذلك تعويض النقص عن طريق الاستيراد خصوصا للمواد الأساسية، فبعد أن كانت حصة الفرد للمدة 1990–2002 وكمعدل سنوي للحبوب 109 كغم و للبقوليات 2 كغم وللخضروات 152 كغم والفواكه 54 كغم اما اللحوم (بيضاء وحمراء) فكان 12 كغم ، ازداد معدل ما يحصل عليه الفرد من هذه المواد خلال المدة 2003–2010 فكانت للحبوب 211 كغم و البقوليات 8 كغم أما الخضروات وصلت إلى 218 كغم والفواكه 172 كغم أما اللحوم بنوعيها فإنها ازدادت إلى 20 كغم (خيري و هاشم .2014: 201) ، بينما المعدل المطلوب توفيره كحصة للفرد هي للحبوب 116.8 كغم و البقوليات 9.1 كغم والخضروات 109.5 كغم والفواكه 146.2 كغم واللحوم هي 32.8%(الراوي. 2009: 97) . كل ذلك تزامن مع زيادة العوائد المالية التي يحصل عليها العراق نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2003.

2- البطاقة التموينية

هذا المؤشر يدخل ضمن إطار الدعم الغذائي الذي تقدمه الدولة لبرامج الغذاء، فالبطاقة التموينية تعد من مصادر الأمن الغذائي وهي تسهم في تامين متطلبات الأسرة العراقية من المواد الغذائية الأساسية، إلا أن هذا البرنامج يواجه بعض التهديدات كون الجزء الأكبر من المواد يتم استيرادها من الخارج، مما جعله عرضة لارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بعد إيقاف الدعم المقدم لمنتجي الغذاء وكذلك تراجع الإنتاج العالمي من الغذاء (الراوي. 2009: 87)، إذا ما علمنا أن البطاقة التموينية كانت توفر تسعة مواد غذائية قبل عام 2003 خلال فترة العقوبات الاقتصادية، استمر بعدها لكن تم تقليل عدد المواد إلى خمسة عند عام 2005(مشكور وآخرين. 2014: 94)، ثم دخل البرنامج مرحلة جديدة عام 2009 إذ تم حذف مفردات البطاقة التموينية عن الأفراد وتحديدا الموظفين الذين يزيد دخلهم الشهري عن 1.5 مليون دينار، إذ بلغ عددهم نحو 60 ألف موظف وهم يشكلون مع أسرهم ما يقارب بين 270–300 ألف نسمة وهؤلاء يشكلون اقل من 1% من عدد السكان (علاوي و كاظم. 2012: 63). تماشيا مع الأحداث جاءت فكرة إلغاء البطاقة التموينية عن الجميع مقابل تعويضات مالية من اجل تحسين واقع الأمن الغذائي ، وقد انقسمت الآراء باتجاهين الأول يؤيد الإلغاء على أساس أن هذا البرنامج هو برنامج طوارئ تم العمل به خلال فترة العقوبات او الحصار بعد عام 1990 لهذا فان استمراره غير مبرر أو ضروري، فضلا عن أن عملية التوزيع المركزي للغذاء قد تتناقض مع التوجهات الجديدة للدول المتحولة إلى إلية السوق، أما الاتجاه الثاني وهم المعارضون فهم ينطلقون من فكرة أن هذا البرنامج أصبح اليوم

جزء أساسي في توفير متطلبات الأمن الغذائي للإنسان في العراق ، خصوصا للفقراء والفئات الهشة (مشكور وآخرين. 2014: 97) ، فإذا تم إلغاء البطاقة التموينية سيضيف ذلك أعداد جديدة للغير امنين غذائيا في العراق ، لهذا فالذي حدث هو الاستمرار بتجهيز المواطنين والأسر بالمواد الغذائية وعلى وفق برنامج البطاقة التموينية ، بعد أن جاءت الاعتراضات من الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود مما أدى إلى الإبقاء على نظام البطاقة التموينية .

يبين الجدول (5) مقدار ما يخصص لهذا البرنامج فبعد أن كانت حصته نحو 5 تريليون دينار وهو ما يقارب ثلث الموازنة عام 2004. أصبحت التخصيصات المالية للبرنامج تتراوح عند مستوى 4 تريليون دينار إلا أن نسبته للإنفاق العام انخفضت نتيجة ارتفاع حجم الموازنات، ففي عام 2007 مع تجاوز تخصيص البطاقة التموينية 3.7 تريليون دينار إلا أن نسبتها للإنفاق العام لم تصل إلى 10% بعد ان تجاوز الإنفاق العام 50 تريليون دينار (وزارة المالية، موازنة اتحادية.2007: 8)، بعدها استمرت حصة البطاقة التموينية تتذبذب بالارتفاع والانخفاض لتبلغ عام 2011 نحو3500 مليار دينار، ورغم هذا التخصيص إلا إن متطلبات الغذاء لازالت دون المستوى المطلوب. هذا يؤشر أن برنامج الغذاء الذي توفره الدولة من خلال البطاقة التموينية ورغم اعتباره أحد ركائز الأمن الغذائي، إلا انه لازال يعاني من النقص وخصوصا في مجال نوعية المواد. لذا يتطلب الأمر تبني خطوات تزيد وتحسن من نوعية المواد التي توفرها البطاقة سواء من حيث الكم أم النوع وهو ما يجعل تطلعات الأمن الغذائي قريبة المنال.

جدول (5)التخصيص المالي للبطاقة التموينية ونسبته إلى الإنفاق العام في العراق للمدة 2004-2012

(مليار دينار- نسبة مئوية)

2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
4914	4714	3843	3796	3928	4200	3500	3500	4000
31.7	21.2	10.7	9.6	6.7	6.0	4.1	3.7	3.4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) وزارة المالية (سنوات متعددة)، الموازنة الاتحادية. بغداد. دائرة الموازنات. صفحات مختلفة.

الاستنتاجات:

1-مع التقدم والتطور الحاصل في مجال توفير فرص العمل والظاهر من خلال انخفاض معدلات البطالة في العراق إلا أن ذلك لم يكن كافيا، فلازال معدل أو نسبة البطالة تعد مرتفعة بالمقارنة مع ما موجود في العراق من موارد طبيعية ومالية وبشرية ولمختلف القطاعات، وهو ما يبين حجم الانتهاكات التي تحدث ضمن إطار الحق بالعمل والواردة في أجندة حقوق الإنسان ومؤشرا لعدم نجاح التنمية.

2-رغم التحسن الحاصل في معدل الإعالة الاقتصادية من خلال انخفاض هذا المعدل إلا أنّه لن يصل للمستويات المتوافقة مع قدرات العراق مما جعله يؤثر سلبا في المستوى المعيشي للأسرة وهو ما يعد مؤشر لتراجع التنمية وانتهاكا لحق الإنسان بالحصول على مستوى لائق من العيش يضمن المحافظة على كرمته وعدم التجاوز عليها بعد أن يتم تامين مستلزمات الحياة التي يحتاجها.

3-بسبب الأوضاع التي يمر بها العراق من غياب للأمن والاستقرار وتوقف اغلب المشاريع العائدة للقطاع الخاص، الأمر الذي جعل نسبة العاملين في هذا القطاع تنخفض بالمقارنة مع عدد العاملين بالقطاع العام، فضلا عن ان هناك توجه عام لدى الأسرة العراقية يتمثل برغبتها بالعمل في القطاع العام بدل القطاع الخاص والسبب في ذلك هو التصور بان درجة الضمان والاستمرارية بالعمل تكون أكبر في القطاع العام منه عن الخاص.

4-مع التطور والزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما جعل مستوى الدخل في العراق يزداد، إلا أن ذلك لا يعد كافيا بالمقارنة مع المتحقق من نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تمتلك نفس قدرات العراق خصوصا الدول النفطية، وهو ما يعد انخفاضا بمؤشرات التنمية وتجاوز على حق الإنسان بالتمتع بالدخل المناسب الذي أكدت عليه منهجية الحقوق.

5-برامج الضمان والحماية الاجتماعية ورغم التحسن والتطور والزيادة الحاصل فيها سواء في مجال أعداد المشمولين أم في مجال التخصيص المالي لها، إلا أن ذلك لا يمثل الهدف المرغوب فهناك أعداد من الأسرة تستحق الحصول على المدفوعات التحويلية لهذه البرامج، ولكن تفشي الفساد جعل من الصعب عليهم الحصول على تلك المدفوعات، ليعد ذلك خرقا لمبادئ حقوق الإنسان بالحصول على مستوى معيشي لائق وخلل في تحقيق برامج التنمية.

6-رغم الدعم المقدم للقطاع الزراعي ولكن نتيجة الأوضاع التي يمر بها العراق لم تكن النتائج المتحقق في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتامين متطلبات الأمن الغذائي بالمستوى

المطلوب، لذلك كان توفير اغلب المواد الغذائية عن طريق الاستيراد مما جعل برامج التنمية ضمن هذا المجال غير ناجحة، وفي الوقت ذاته إمكانية حدوث انتهاك لحق الإنسان بالحصول على الغذاء الملائم ممكن في أي وقت.

7-الأهمية الكبيرة التي يحتلها برنامج البطاقة التموينية في مجال تعزيز الأمن الغذائي للأسرة في العراق عن طريق توفير السلع الأساسية من الغذاء ، إلا أن هذا البرنامج ونتيجة تعرضه لعمليات الفساد وارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية و، ذلك لان الجزء الأكبر من المواد الداخلة ضمن هذا البرنامج يتم توفيرها عن طريق الاستيراد، جعلته يواجه الكثير من الصعاب والتحديات وفي مقدمتها عدم تنوع المواد التي يتضمنها البرنامج وعدم وصولها باستمرارية للمواطنين ، الأمر الذي يبين الخلل الحاصل في برامج التنمية وحجم الانتهاك الذي قد تعرض له الإنسان ضمن حقه بالغذاء الملائم .

التوصيات :

1-ضرورة تبني استراتيجية وطنية من أن اجل حل مشكلة البطالة في العراق من خلال توسيع فرص العمل المتوافقة مع الرغبة والقدرة التي يمتلكها الإنسان، فضلا عن تامين برامج التدريب والتأهيل للعاملين أو للراغبين بالعمل وتحقيق الموائمة بين مدخلات سوق العمل والطلب عليه.

2-السعي والعمل على تامين الدعم للأسرة العراقية من اجل تقليل نسبة الإعالة الاقتصادية التي يتحملها العاملين، والذي يمكن حدوثه عن طريق توسيع برامج الضمان للشرائح التي هي خارج سن العمل من الأطفال والشيوخ.

3- أهمية انجاز التشريعات القانونية اللازمة بتحسين المناخ الاستثماري وزيادة الطاقة الاستيعابية للاستثمار وتشغيل المشاريع، وفتح المجال أمام القطاع الخاص على أن يتزامن ذلك مع توفير التشريعات الضامنة لحقوق العاملين في هذا القطاع وزيادة الرغبة لدى العاملين بالعمل فيه، مما سيخلق المقاربة بين عدد العاملين بالقطاع العام والخاص.

4-القيام بإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة وتوسيع مساهمة القطاعات المختلفة، وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي والخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط، الأمر الذي يزيد من حجم الناتج وبدوره سوف يزداد من نصيب الفرد منه ومن ثم يتحسن مستوى الدخل والمستوى المعيشي.

5- العمل على توسيع مساحة برامج الضمان والحماية الاجتماعية في العراق وتفعيل القوانين الساندة لها من اجل شمول أكبر عدد ممكن من الأسر، خصوصا بعد أن ازداد عدد الأيتام

والأرامل نتيجة الحروب والأعمال الإرهابية التي عاشها ويعيشها العراقيين، وان يتزامن مع ذلك تفعيل إجراءات الشفافية في لبرامج شبكة الحماية والضمان الاجتماعية من اجل تقليل الفساد ومنح المدفوعات التحويلية لمستحقيها.

6-أهمية العمل على تبني استراتيجية معنية بالتنمية الريفية والمتوافقة مع الاستدامة البيئية وعقد الاتفاقيات مع دول الجوار من اجل تامين الحصص المائية الداخلة للعراق، وتفعيل إجراءات الاستخدام الأمثل للمياه من خلال تحسين الإدارة المائية وأساليب الزراعة المستخدمة، وتحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي وزيادة حجم الاستثمار فيه وتوفير الدعم اللازم للفلاحين والحد من الهجر إلى المدن، كل ذلك سيزيد من قدرة العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتامين متطلبات الأمن الغذائي.

7-عملية توفير الغذاء وتامين متطلباته تحتاج إلى تحسين وتنويع مفردات البطاقة التموينية وتفعيل أنظمة الرقابة في مجال التعاقد والشراء والاستلام والتوزيع لمواد هذه البطاقة، للحد من الفساد والهدر الحاصل للمبالغ المخصصة لها مما سيزيد من فرص النجاح في تحقيق الأمن الغذائي للإنسان في العراق.

تنفيذ هذه الإجراءات ستزيد من فرص نجاح العملية التنموية في العراق وفي الوقت ذاته سيكون هناك تحسن في مجال تعاطي الإنسان مع حقوقه الاقتصادية ومن ثم تزداد قدرته في التعامل مع بقية الحقوق الأمر الذي يؤمن التواصل والموائمة بين التنمية ومنظومة حقوق الإنسان.

المصادر:

1- احمد، محمد محمود (2011) ، تدني رواتب موظفي الدولة وانعكاسه على أسرهم ، جامعة الموصل ، مجلة دراسات موصلية ، العدد 33 .

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، أبو ظبي، دار الفجر للنشر.

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، أبو ظبي، دار الفجر للنشر.

4- الأمم المتحدة (2011)، تقرير حالة سكان العراق، بغداد، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق.

5- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010)، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، نيويورك، الأمم المتحدة.

6- البصام، سهام حسين و الشريدة، سميرة فوزي(2013) ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنات العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد36.

7- البنك الدولي (2010)، في مواجهة الفقر في العراق، نيويورك، البنك الدولي.

8- البنك الدولي، (2014)، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي بالعراق، نيويورك، البنك الدولي.

9- البنك المركزي العراقي (2004)، النشرة السنوية لعام 2004، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

10- جامعة الدول العربية (2010)، القرير العربي الثالث للأهداف الإنمائية، القاهرة، جامعة الدول العربية.

11- خلف ، فليح حسن(2006) ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الأردن، عالم الكتاب الحديث.

12- خيري، سهام الدين و هاشم، د.إقبال(2014)، واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 41.

13- الراوي، احمد عمر (2009)، الأمن الغذائي في العراق التحديات والأفاق المستقبلية ، كلية المأمون، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 13 .

14- الراوي، احمد عمر(2010)، البطالة في العراق الواقع والتحديات، الجامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 8، العدد 26.

15- الرشيدي، احمد (2005)، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية

16- سالم، لطيف عبد (2009)، إمداد مياه الشرب في العراق. مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، بغداد، مجموعة العدالة للصحافة.

17- سن، اماتيا (2004)، التنمية حرية (شوقي جلال، مترجم) ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب .

18- صقر، صقر احمد (2004)، التنمية الاقتصادية، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

19- عبد الفضيل، محمود (2003)، حول أعمال وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، في ممدوح سالم (محرر)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

20- علاوي، كامل وكاظم، حسن لطيف (2012)، الفقر والبطاقة التموينية دراسة تحليلية قياسية، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 8، العدد 22.

21- عمر/ حسين (1979)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، السعودية ، دار الشروق.

22- عيسى، سعد صالح (2013)، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمظاهر البطالة في العراق للمدة 2004- 2010، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 9، العدد 29.

23- لينتبرغ، ساندرا (2001) ، الحق في الضمان الاجتماعي ، في ج. رافيذران(محرر) ، دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، الولايات المتحدة، جامعة مينسوتا.

24- المخادمي، عبد القادر رزيق(2009)، الأزمة الغذائية العالمية ، القاهرة، دار الفجر للنشر .

25- مشكور، سعود جايد و آخرون (2014)، نموذج مقترح لتحسين نظام التمويل الغذائي في العراق ، جامعة المثنى ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 3، العدد 7.

26- المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2002)، حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، نيويورك، الأمم المتحدة.

27- منظمة التعاون الإسلامي (2014)، إحصاءات العمل والصحة والبيئة، معلومات متاحة على الانترنيت، www.Sesrtciv.org

28- منظمة الأغذية والزراعة (2006)، الحق في الغذاء في مجال التطبيق ، روما، منظمة الأغذية والزراعة .

29- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2011) ، الكتاب السنوي 2011 ، الخرطوم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

30- منظمة العمل الدولية (2011) ، مؤتمر العمل الدولي الدورة (100) الضمان الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة ، جنيف، مكتب العمل الدولي.

31- منظمة العمل الدولية (2012)، مؤتمر العمل الدولي الدورة (101) المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، جنيف، مكتب العمل الدولي.

32- منظمة العمل الدولية (2007)، وظائف من اجل العراق ، بيروت، مكتب العمل الدولي.

33- ألنجفي، سالم توفيق (2009)، الأمن الغذائي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
34- نعمة، نوال(2004)، الأمن الغذائي والتنمية ، دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية .
35- النويضي، عبد العزيز(2003)، أعمال الحق في التنمية ، في ممدوح سالم (محرر)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
36- وزارة التخطيط (2008) ، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2008 ، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء .
37- وزارة التخطيط (2010) ، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2010 ، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء.
38- وزارة التخطيط (2011) ، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2011 ، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء.
39- وزارة التخطيط (2013) ، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2013 ، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء.
40- وزارة التخطيط (2006) ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء .
41- وزارة التخطيط (2011) ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء .
42- وزارة التخطيط (2008) ، المجموعة الإحصائية 2007، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء .
43- وزارة التخطيط (2010) ، المجموعة الإحصائية 2008- 2009 ، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء.
44- وزارة التخطيط (2014) ، المجموعة الإحصائية 2012-2013 ، بغداد الجهاز المركزي للإحصاء.
45- وزارة التخطيط (2006)، نتائج المسح والتشغيل، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء.
46- وزارة التخطيط (2008)، نتائج المسح والتشغيل، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء.
47- وزارة التخطيط (2011)، نتائج المسح والتشغيل، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء.
48- وزارة حقوق الإنسان (2009)، وثائق في حقوق الإنسان، بغداد، دار الشؤون الثقافية.

49- وزارة المالية (2007) ، الموازنة الاتحادية لعام 2007 ، بغداد ، دائرة الموازنات .

50- وزارة المالية (2010) ، الموازنة الاتحادية لعام 2010 ، بغداد ، دائرة الموازنات .

51- وزارة المالية (2011) ، الموازنة الاتحادية لعام 2011 ، بغداد ، دائرة الموازنات .

52- وزارة المالية (2012) ، الموازنة الاتحادية لعام 2012 ، بغداد ، دائرة الموازنات .

53- ويسبرودت، ديفيد وآخرون (2007) ، مختارات من أدوات حقوق الإنسان(فؤاد سروجي، مترجم)، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع .

54- ياسين، فايق جزاع (2010) ، قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق لما بعد 2003 ، جامعة الانبار ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية ، العدد 4.

55- United Nations (2012) . Human Right Indicators .New York .and .Geneva . United Nations